قضايا صوتية في النحو العربي

الدكتور طارق عبد عون الجنابي
« كليّة التربية ـ جامعة الموصل »

جنح أكثر الدراسات النحويّة إلى دراسة تركيب الجملة العربيّة ، وما يعرض لها من تغيّرات إعرابيّة تمثّل قرائن العلاقة النحويّة بين المفردات في الجملة ، ومن ثمّة كانت الحركات علامات وقرائن على تلك العلاقة التي تعبّر أصلاً عن الصورة العقليّة التي تصدر في بناء جمليّ تركيبيّ .

وهذا الذي استقرّ في الدرس النحويّ ، استقرّ له نظير في الدرس الصرفيّ ، ولم يعُد هذا الدرس إلاّ أبنية وزيادات وتغييرات في تلك الأبنيّة تبعاً لتغيّر الدلالة العقليّة واللغويّة .

غيرانّ الدرس الصرفيّ وجد من المُحْدثين مَنْ يتحدّث بصراحة عن صلته الجوهريّة بالأصوات ، وأنّ التغيرّات في المعنى ، والنتائج التي تنتهي عندها ، إنمّا هي استجابة للحركة العفوية التلقائية لجهاز النطق جرياً مع مبدأ الخفّة واليسر .

أمّا صلة الأصوات بالدرس النحويّ ، فلم يكن موضع عناية الجمهرة الواسعة من الباحثين ، ولم يقف عنده من الدارسين إلاّ قلّة ألمتّ به ، أو بجانب منه ، ولم تطل ، خاصة ماكتبته الدكتور كمال بشر في آخر كتابه عن الأصوات (١) .

---

(١) كمال بشر : اللغة العام / القسم الثاني (الأصوات) ٢١٦ . ط ٢ ، القاهرة ١٩٧١ .

ولقد كنت وقفت عند جملة من مسائر النحو عرض لها النحويّون ، وتأوّلوها ، واعتلّوا لها بعلل لا تقنع باحثاً ، ولا ترضي متعلّماً ، ولكنّ التفسير الصوتيّ هو الذي يحلّ الإشكال ، ويزيل اللبس بمعزل عن القرائن أو العلاقات المعنويّة بين المفردات ، فلا صلة للتغيّر الحركي بالفاعليّة والمفعولية مثلاً ، ولا رابطة له بالأساليب ، وإنّما هو لون من الانسجام مع التغيّر التلقائيّ الذي أشرت إليه .

وسأشير إلى طائفة من مسائل النحو ، وما أراه فيها من وجوه صوتية :

١ — التوافق الحركيّ :

التوافق الحركيّ لون من الإتباع عند المتقدّمين ، أو المماثلة عند المحدثين ، إذا أخذ بالاعتبار أنّ المماثلة تحدث بين الصوامت ، وانّ التوافق الحركيّ يقع بين الصوائت (٢) . وهو — في الغالب — إتباع حركة قصيرة لمثيلتها ، أو مماثلة حركة قصيرة لنظيرتها الطويلة ، ولقد تنبّه علماء القراءات لهذا اللون من المماثلة في نحو قراءة بعضهم : (الحمدُ لُلّه) بضمّ اللام إتباعاً لحركة الدال على سبيل المماثلة الراجعة ، وهي قراءة أهل البادية ، جرت على الألسنة سليقة لا رواية ، وبها قرأ إبراهيم بن أبي عبلة ، أو قراءة آخرين : (الحمدِ لِلّه) بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام على سبيل المماثلة القادمة ، وهي قراءة زيد بن علي والحسن البصري (٣) .

---

(٢) الصوائت يسمّيها بعض المحدثين (حركات) ، ويقسمها الى طويلة ، وهي الواو والياء والألف ، وقصيرة وهي الضمة والكسرة والفتحة .

(٣) ابن جني المحتسب ، وهامشه ١/٣٧ ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ/١٣٨٩م . وقد علّل ابن جني ذلك ، مع شذوذه في القياس والاستعمال ، بقوله : « فلمّا اطرّد هذا ونحوه لكثرة استعماله ، أتبعوا احد الصوتين الآخر ، وشبّهوهما بالشيء الواحد ، وان كانا جملة من مبتدا وخبر ، فصارت (الحمدُ لله) كعَنَقٍ وطُنُب ، و (الحمدِ لِلّه) كإبِلٍ واطِلٍ .

كما أنّ التوافق الحركيّ يفسّر كثيراً من حالات النصب أو البناء على الفتح التي نجدها في استعمالات وسياقات معروفة .

من ذلك :

أ ـ فتح لام المستغاث :

ذهب النحاة إلى أنّ لام المستغاث ، وهي لام الجرّ المكسورة ، تُفتَح مع المستغاث (٤) المباشر لها ، ولا تكسر إلاّ مع ياء المتكلّم (٥) ، ومع المضمر ، نحو : يالَك (٦) ، لأنّ المستغاث يقع موقع المضمر (٧) ، وكأنّهم يقصدون بذلك أنّ المستغاث غائب ، كما أنّ المضمر غائب في نحو :

لَه ، ولَها ، ولَهم ، ولَهنّ

وحُمِل ضمائر الحاضرين عليه ، نحو :

لَك ، ولَكِ ، ولَكم ، ولَنا

أو للفرق بين المستغاث به ، والمستغاث من أجله (٨) .

وليس الأمر كما توهّموا ؛ لأنّ العلّة في فتح اللام مع الضمير ، ومع المستغاث علّة صوتيّة واحدة ، وليس ثمّة مشابهة بين الضمير والمستغاث ، ليصحّ قياسهم بعلّة هذه المشابهة ؛ فإنّ اللام فتحت مع المستغاث إتباعاً ومماثلة لصوت المدّ في أداة الاستغاثة (يا) انسجاماً مع قانون المماثلة التي تجري سليقة في اللغة من أجل تخفيف الجهد على جهاز النطق ، وهو مجرى أكثر التبدّلات الصوتية ؛ لأن الانتقال من صوت المدّ الذي يجري مع الألف

---

(٤) بشرط أن تتكرّر أداة النداء . ابن هشام : المغني ٢٢٨/١ ، بيروت ، ١٩٦٤ .

(٥) المرادي الجنى الداني ، الموصل ، ص ١٤٨ .

(٦) نفسه ١٤٩ .

(٧) ابن عقيل المساعد ط جامعة ام القرى ، بمكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ .

(٨) ابن مالك شرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣ ، جامعة ام القرى بمكة المكرمة .

بسبب حالة الاستغاثة التي تتحقّق من خلال هذا المدّ إلى الفتح أيسر وأخف فإذا انتقل الصوت إلى الكسر ، أدى ذلك إلى معاناة وإجهاد لايسيغهما ميل جهاز النطق إلى التيسير ، فيحصل هذا الانتقال من صوت المدّ (الألف) إلى الحركة المناظرة ، وهي الفتحة .

والذي يدلّ على ما ذكرنا أنّ اللام تفتح مع (يا) مطلقاً ، فإذا لم تُكرّر (يا) ، عادت اللام إلى أصلها مكسورة . فإذا قلنا :

(يا لَزيد) فاللام مفتوحة .

وإذا قلنا :

(يا لَزيد ، ويا لَعمرو .) فاللام مفتوحة أيضاً .

فإذا لم تُكرّر (يا) مثل قولنا :

(يا لَزيدٍ ، ولِعمرٍو .) فاللام مكسورة كما كانت في الأصل ، حينما كُرّرت اللام ، ولم تُكرّر (يا) .

ومن هنا أكّد النحاة أنْ لابدّ من الفتح إذا كُرّرت (يا) ، واستشهدوا بقول الشاعر على الكسر لعدم التكرار :

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ يالَلكهولِ ، ولِلشبّابِ لِلعجبِ

واستشهدوا بقول الآخر على الفتح مع إعادة (يا) في العطف :

يا لَقومي ويا لَلأمثالِ قومي لِأُناسٍ عتوّهم في ازديادِ

أمّا قول العرب : (يا لِلعجب) و (يا لِلماء) بالكسر ، فمحمول على أنّ مجرورها مفعول لأجله ، وهو معنى يقتضي عدم التفريط به ، لأجل الانسجام ، ومع ذلك فثمة من العرب مَنْ يقول :

(يا لَلعجب) و (يا لَلْماءِ) بالفتح ، على تقدير : يا عجبُ وماءُ ، هذا أوانُك (٩) .

(٩) ينظر : الكتاب « كتاب سيبويه » (بولاق) ٣٠٩/١ ، ٣٢١ ، والمقتضب ، للمبرد ٢٥٤/١ ، ٢٥٤/٤ ـ ٢٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٤/٣ ، والمساعد ٥٣٠/٢ .

وعندي : أنّه ليس كذلك ، وإنّما هو رجوع إلى أصله من المماثلة الصوتيّة .

أمّا فتح اللام مع الضمير ، فعلّتُه قريبة من علّة فتحها مع المستغاث في شِقّها الأول ، وهو التخفيف ، ذلك أنّ أكثر الضمائر مفتوح او مضموم ، والانتقال من الفتح إلى الفتح أو إلى الضمّ أيسر من الانتقال من الكسر إلى أحدهما . ومن ثمّة فُتحت اللام ، فقيل : (لَهُ) بدلاً من (لِهُ) ، و (لَها) بدلاً من (لِها) ، و (لَكَ) بدلاً من (لِكَ) ، وهكذا سائرُها .

أمّا مع الكاف المكسورة للمخاطبة ؛ فإنّ اللام لم تكسر معها على ماذكرنا من مسألة المماثلة ، والجواب عن ذلك بأمرين :

الأوّل : أنّ الكسرة قد جاءت هنا قرينة معنوية للدلالة على التأنيث ، وهذا غرض لغويّ ليس من المباح التفريط به .

والثاني : أنّ الانتقال من كسر إلى كسر ليس بأخفّ على اللسان من الانتقال من فتح إلى كسر ؛ لأسباب تتصل بتكوّن هذه المصوّتات (الحركات) وبمخارجها .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أمّا ما ذكره النحاة وهو أنّ فتح اللام يأتي للفرق بين المستغاث به ، والمستغاث من أجله ، فمردود بأنّ اللام في الجملة التعجبيّة نحو : « يا لَمحمدٍ رجلاً » ، و « يالَلعجب » مفتوحة لزوماً .

ب – كسر المضاف إلى ياء المتكلم :

عزا النحاة كسر ما قبل ياء المتكلّم إلى لون من الانسجام الصوتيّ ، وذكروا أنّ الحركة الإعرابيّة تقدر على ما قبل الياء ؛ لانشغال المحلّ بحركة المناسبة ، في نحو : « كتابي » .

وهذا الذي ذكروه ، صحيح في جملته ؛ لأنّ حركة الباء جاءت مماثلة لصوت الياء ، فالكسرة إذن لازمة لزوماً تاماً من أجل هذه المماثلة ، ولو

أدرك النحاة أنّ هذه المماثلة تتأتّى تخفيفاً يجري سليقة (وهو تغيّرٌ مؤدّاه أن جهاز النطق ميّال إلى التخفيف من الجهد العضلي الذي يبذله في أداء الأصوات اللغويّة في نطاق المفردات أو الجمل) — لأقرّوا أنّ الحركة هنا حركة بناء ، لا حركة طارئة ، وإلى هذا ذهب الجرجانيّ وابن الخشاب من القدماء (١٠)، وتابعهم بعض المحدثين (١١) ، غير أنّ بيني وبينهم خلافاً ؛ لأنّ علّة البناء هو إضافة الاسم إلى مبنيّ عندهم ، وأنّ علّة البناء عندي ثبوت الحركة للمماثلة الصوتيّة .

ج — بناء اسم (لا) النافية للجنس :

اعتلّ النحاة لبناء (لا) النافية للجنس على الفتح بأنّها تُركّب هي واسمها كتركّب (أحدَ عشرَ) وأخواتها ، قال سيبويه : « وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر ... » (١٢) ، واختلفوا في التنوين الذي ذكره سيبويه إلى مذهبين :

١ — ذهب الزجّاج والسيرافيّ في تفسير مقالة سيبويه إلى أن الفتحة فتحة إعراب ، والاسم مع (لا) مركّب مع إعرابه ، لا ينفصل عنه كما لاينفصل (عشر) عن (خمسة) ، وقد حذف التنوين تخفيفاً . (١٣)

---

(١٠) السيوطي : الهوامع ٥٨/١ ، والمساعد ٣٧٣/٢ ، وذهب ابن جنّيّ الى أنّ المضاف الى الياء لا يوصف باعراب ولا بناء .

(١١) مجلة الجامعة . ع ٣ ص ٤٠ س ١٩٧٨ . غير أنه ذهب إلى أن الكسر هنا لازم ، لاعتبارات صوتية ولكنه لم يصرح بمصطلح البناء .

(١٢) الكتاب ٣٤٥/١ ، وينظر التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٨٦/١ ط ١ ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

(١٣) الرضي شرح الرضيّ على كافية ابن الحاجب ٢٣٥/١ ، ط . ١٢٧٥هـ

٢ ــ وذهب الاخفش والمبرد (١٤) ، إلى أن (لا) قد نصبت الاسم أولا ثم بُني بعد ذلك (١٥) .

ومهما يكن من شيء ، فإن علّة الفتح عندي تأتي من جهتين :

أولاهما : أنّ المركب يستطيل بالتركيب ، ولهذا يتحرك جزآه بالحركة الخفيفة ، وهي الفتحة ، ولعلهم يمضون ــ كما ذكر الزجّاج ــ مع مبدأ الخفّة ، من باب اجتماع الثقيل مع الخفيف ليكون ذلك أخفّ له .

وثانيتهما : أنّ ملازمة (لا) النافية للجنس لاسمها قد أدى إلى تأثير واضح لصوت المدّ في حركة اسمها ، فكانت هذه الحركة هي الفتحة مماثلة لنظيرتها الطويلة (الألف) ، وهكذا كان من اللازم في منطق اللغة أن يكون اسم (لا) مبنيّاً على الفتح .

وهذه المسألة تؤيّد ما ذكرناه من بناء الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم .

د ــ نصب اسم (إنّ) وأخواتها :

وجد النحاة الاسم المبتدأ الذي يتلو (إنّ) أو إحدى أخواتها منصوباً ، ولم يكن ثمّة بدّ من منحها القدرة على نصب ما بعدها ؛ لأنّها أشبهت الأفعال ــ كما يقولون ، قال المبّرد : « وإنّما أشبهتها ؛ لانّها لا تقع إلاّ على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجّي ، والتمنّي ، والتشبيه التي عباراتها الأفعال »(١٦) ، وجعلوا بينها وبين (كان) مناسبة وشبهاً في اللفظ والمعنى ، ثم جعلوا (إن) فرعاً لـ (كان) ، فأُعطيت حكم الفروع ، وهو تقديم المفعول على الفاعل ، فصار اسمها لهذه العلّة منصوباً (١٧) .

---

(١٤) المقتضب ٤/٣٧٥ .

(١٥) الرضي شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/٢٣٥ .

(١٦) المبرد : المقتضب ٤/١٠٨ .

(١٧) ابن برهان العكبري شرح اللمع ١/٦٢ ــ ٦٤ ــ ط . الكويت ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

وإذا صحّ هذا الامر مع (كان) وما عمل عملها مع ما فيه من خلاف – فهو لا يصحّ مع (إنّ) وأخواتها ، فهي لا تعمل فيما بعدها شيئاً ؛ لتضمّنها معاني شتى من توكيد وتمنٍّ وترجٍّ وتشبيه واستدراك ؛ لأنّ المعاني تُلتمس في التراكيب والسياقات التي يُعبَّر بها عن غرض المتكلم ؛ لا في الأدوات منفردة ، فالدلالية الزمانية والمكانية (الظرفية) مثلاً تعرف من (في) ومجرورها ، والنفي والقلب الزمانيّ يُدركان من (لم) ومجزومها ، والاستقبال من (أنْ) ومنصوبها .

ومن هنا ، فإنّ النصب الذي نلحظه في الاسم الذي يتلوها يأتي من مماثلة النصب ، وعلامته الأصليّة الفتحة ، لحركة أواخر الأدوات (إنّ) وأخواتها التي لا تنفكّ عنها ، خاصةً أنّ اربعاً منها (مشدّدة) ، وهذا ما يمنحها قوّة مؤثّرة فيما يليها مع توثيق الفتح الملازم لها .

ولعلّ معترضاً يعترض بالتنوين في الأسماء المعربة المنكّرة ، والقول في هذا أنّ للتنوين معنىً لابُدَّ من ايراده وهو التنكير ، واستقلال الاسم وانفصاله عمّا بعده ، وهو معنى يقع مع وقوع الإتباع الحركي بين (إنّ) وسائر أخواتها وما يليها . يُزاد على ذلك أنّ التنوين صوت يلحق الحركة ولا يُلغيها (١٨) .

وقد يُرَدُّ عليّ بعدم تنوين اسم (لا) التي لنفي الجنس ، والأمر فيها كالأمر في (إنَّ) ، وهذا الردّ مدافع بأنّ سبيل التركيب البناء .

فإذا أضفنا إلى ذلك ضرورة التفريق في المعنى بين (لا) النافية للجنس ، و (لا) النافية للواحد ، واسمها مفرد ، عرفنا أن البناء او نزع التنوين ضروريّ للتركيب وللفرق المعنويّ .

---

(١٨) يتّضح ذلك في الكتابة العروضية ، لتطابقها مع الأداء والرمز الصوتي ، كما يتّضح في تقسيم الكلمة الى مقاطعها .

٢ ـ التنغيم

يُعرَّف التنغيم بأنّه « عبارة عن تتابع النغمات الموسيقيّة أو الإيقاعات في حَدَث كلاميّ معين . » (١٩) .

ومعنى ذلك أنّ التنغيم يختلف درجات ومراتبَ : ارتفاعاً وانخفاضاً ؛ لأنّه صدى لغرض المتكلّم وحالته النفسية والانفعالية ، وقد وضع الدارسون المحدثون للتنغيم نظاماً يعتمد على وجهتي نظر مختلفتين ، تتّصل اولاهما بشكل آخر مقطع يقع عليه النبر ، وتتصل ثانيتهما بالمدى بين أعلى نغمة وأخفضها سَعَةً وضيقاً ، ثم راحوا يصنّفون النغمة على وفْق آخر مقطع منبور إلى هابطة وصاعدة ، ويُصنّفون المدى إلى واسع ومتوسط وضيّق ، ثم جعلوا لها اربعة مستويات : مرتفع وعال ومتوسط ومنخفض ، ونسبوا كلّ حالة تعبيرية إلى مستوى من هذه المستويات (٢٠) .

غير أنّ هـذه التقسيمات هي لا تنتهي عند حدّ ثابت ، فالتنغيم درجات لا حصر لها ، ولا تخضع لهذا النمط القسريّ من التقسيم ، مادام يعبّر ـ كما ذكرت ـ عن غرض المتكلم ، وحالاته النفسية والانفعالية .

ومن هنا ، فالتنغيم قرينة صوتية لا رمز لها ، أو يعسر أن تحدّد لها لها رموز ، ومن ثمة لم يكن موضع عناية اللغويين القدامى ، ولكنّه وجد من المحدثين اهتماماً خاصاً بعد أنْ أضحت اللغات المحكيّة موضع دراسة في المختبرات الصوتية .

---

(١٩) ماريوباي : اسس علم اللغة ، ترجمة احمد مختار عمر ص ٩٣ ، ط . جامعة طرابلس الغرب ، ١٩٧٣م .

(٢٠) ينظر : اللغة العربية : معناها ومبناها ، لتمّام حسّـان ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩ ، والأفعال الحلقيّة بين العربية واللغات الساميّة الآخرى لنهلة حسين السيد ، جامعة عين شمس ، الآلة الكاتبة . ٢٥٧ .

بيد أن للتنغيم أهمية عظيمة الأثر في دراسة الأساليب ، حتى لقد ذهب بعض الدارسين الغربيين ، وهو يتحدث عما يُسمّيه بالاستخدام الفعلي بين الإسناد والتنغيم ، إلى « أنّ هاتين الظاهرتين – والتنغيم في المقام الأول – تكوّنان الجملة » (٢١) .

على أن الناظر في كتب أهل المعاني واجدٌ شيئاً جديراً بالتقدير ، وهم يدرسون خروج الأسلوب إلى أساليب أخرى ، وإن لم يعزوا ذلك كلّه أو بعضاً منه إلى التنغيم .

وقد ذهب (بركستراسر) ، وهو يتحدث عن الاستفهام في اللغات الساميّة إلى أنّها « لا تعرف تأدية الاستفهام بترتيب للكلمات خاصٍّ بها أصلاً ، فأمّا أنْ تستغني عن كل إشارة إليه إلاّ النغمة ، وإمّا أن تستخدم الأدوات ، والأول موجود فيها كلّها ، وهو نادر جداً في العربية الفصيحة » (٢٢) .

غير أنّ العربية – كما هو ثابت ومعروف – تعتمد على الأداة ، والترتيب ، والتنغيم ، وسنجد فيما نستقبل من كلامنا هذا أنّ ثمّة أمثلة لأساليب تخلو من الأدوات ، ولكنها في الحقيقة أساليب لها دلالات واضحة مفهمة ، والفَيْصَل في ذلك هو التنغيم .

وقد يمنح التنغيم التركيب المصدّر بالأداة تلويناً مختلفاً يجعل الأداة والجملة المركبّة معها يعبّران عن أكثر من حالة ، وبذلك يخرج الأسلوب المعروف إلى أساليب شتّى .

---

(٢١) گراتشيا گابوتشان : نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي ، ترجمة جعفر دك الباب ، دمشق ، ١٩٨٠ ص ٢٦ .

(٢٢) بركستراسر : التطوّر النحويّ للغة العربية ، نشر : د . رمضان عبدالتواب ، ص ١٠٨ ، القاهرة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

وفي أحيـــان كثيرة تكون قرينة التنغيم أعظـم أثراً من القرينة اللفظيّة ، أي الأداة ، بحيث تجـــرّدها والجملة المركبـة معهـــا من المعنى الـــذي تُحْمَل عليه .

من ذلك قوله تعالى : [هَلْ أَتى على الإنسانِ حِينٌ من الدهر](٢٣) ، إذ تبدو الآية بهذا القَدْر استفهامية — للوهلة الأولى — بناء على القرينة اللفظية ، وهي أداة الاستفهام ، اذا نظرنا إليها مكتوبة ، فإذا عرضناها على أسماعنا ، من أفواه القراء ، أو نظرنا إليها في سياق المعنى القرآني ، لم تكن الجملة استفهامية ، والآية بصياغتها من أساليب التحقيق والتأكيد ، ومن ثمّة جعل أكثر النحاة والمفسرين (هل) بمعنى (قد) (٢٤) ، والقرينة التي كانت لها الغلَبَة على (هل) هو المعنى والتنغيم المعبرّ عنه ، وبهذا تجرّدت الجملة من معنى الاستفهام ، مع توافر قرينة الاستفهام اللفظيّة المعروفة .

ولهذا ، فالقول بخروج (هل) عن معناها يجانبه الصواب ، لأنّ الاستفهام يفهم من التراكيب ، وما يصاحبها من قرائن معنوية وأدائية ، لا من الأداة وحدها .

وثمة أمثلة كثيرة لتراكيب تخلو من أداةٍ للاستفهام ، ولكنها في حقيقة الاستعمال تراكيب استفهامية يستقبلها السامع بادراك واضح ، ويتعيّن الاستفهام في مثل هذه الصياغات بالتنغيم ، كما يتعين به التفريق بين الأساليب المختلفة ، من ذلك قولك : (أنتَ طالبٌ .) ، إذ النظرة الأولى إلى هذه الجملة مكتوبة توهم أنّها لا تكون إلاّ جملة خبرية إثباتية ، ولكنها قد تكون بالتنغيم جملة إنشائية استفهامية ، وذلك بيّنٌ وشائعٌ في حديثنا اليوميّ : المفردات والجمل .

(٢٣) الآية ١ سورة الانسان .

(٢٤) ينظـر : كتـاب سيبويه (بـولاق) ١/١٠٠ ، والكشّاف للزمخشري ٣/٢٩٥ ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م .

وعلى هذا ، قد تسقط اداة الاستفهام ، ويبقى السياق استفهاماً ، كما في قول عمر بن أبي ربيعة :

[ثم] قالوا : تُحبُّها ؟ قلت : بَهْراً

عددَ الرمـلِ والحصى والترابِ (٢٥)

وقد ترد (لولا) الشرطية للاستفهام على سبيل التحضيض ، فكيف أدرك النحاة هذا التحضيض ، إنه لا يتأتى من خلال الجملة المكتوبة ، ولكنّ القرينة الحالية ثم القرينة التنغيمية الدالّة عليها ، هي التي غيّرت معنى (لولا) من الدلالة الشرطية إلى الدلالة التحضيضية ، وقد يكون للجوّ الخاص بها ما يمنحها صورة أخرى غير التحضيض الذي هو الحث مع الإزعاج ، ففي قوله تعالى : [لولا أخّرتني إلى أجلٍ قريب] (٢٦) ليس ثمة تحضيض في المعنى ، وإنّما هو دعاء ، بدليل تمام الآية : [وأنفقوا ممّا رزقناكم من قبل أنْ يأتي أحدَكم الموت ، فيقول : ربِّ لولا أخّرْتني إلى أجلٍ قريبٍ ، فأصّدّقَ ، وأكنْ من الصالحين] .

ومن هنا يكون التعبير بالتنغيم لوناً آخر تقتضيه القرينة الحالية .

ويخرج الأمر إلى أساليب متعددة ، كما هو في عُرف أهل المعاني من : طلب ، والْتِماس ، ودعاء .

وقد يكون لصيغة الأمر دلالات أخرى يؤدّيها التنغيم تخرج عن هذه الأبواب ، او يتفرّع كلّ باب منها بسببه فروعاً شتى فنحو الفعل (اخرج) مثلاً ، قـد يكون طلباً محضاً ، ويكون زجراً وتوبيخاً ، وقد يكون رجاء .

ومن هذا المنطلق عَدَّ جملة من اللغويين (لعلّ) في قوله تعالى : [وما يُدْرِيك لَعَلَّهُ يزّكّى] مفيدة الاستفهام (٢٧) .

---

(٢٥) الديوان ، ص ٤٣١ ، نشرة محمـد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م .

(٢٦) الآية ١٠/المنافقون .

(٢٧) الآية ٣ / سورة عبس ، ينظر : مغني اللبيب ٣١٩/١ .

ومِلاك القول فيها أنّ الاستفهام مفهوم من سياق الجملة بما يرافقها من تنغيم هو في الأصل صورة من صور التعبير عن الظرف النفسي الذي تشتمل عليه الجملة .

إنّ ما يذكر من خروج التراكيب إلى أساليب مختلفة ، أو دلالة الأداة على أكثر من معنى ، واختلاف النحاة في ذلك ، إنما يرجع الى التنغيم ، ودواعي هذا الاحتلاف أنّهم ينظرون — غالباً — إلى النصّ المكتوب ، دون المنطوق .

ومن ثمة لا يرى الباحث وجهاً لحكاية خطأ ابنة أبي الأسْوَد الدؤليّ في صيغة التعجّب ، فقد روَوْا أنّ من أسباب وضع أبي الأسود لأوّليّات النحو سمع ابنته تقول : « ما أحْسَنُ السماءِ » ؟ على إرادة التعجّب من حسن السماء ، ولكنّها أخطأت في الشكل الإعرابيّ برفع (أحسن) ، فصارت الجملة استفهاماً . فأجابها أبوها : نجومُها . فقالت : إنّما أردت أن أتعجّب . فقال : إذن ، فقولي : « ما أحسَنَ السّماءَ . (بفتح أحسن ونصب السماء (٢٨)

وتبدو سذاجة هذه الحكاية من أمرين :

الأول : أنّ التعجب سياق خاص مألوف يُنَزَّل منزلة الأمثال ، والشكل الإعرابيّ لازمٌ له لزوماً لاسبيل إلى تجاوزه من متعلّم ، فكيف يسوغ أنْ يقع لعربيّة سليقيّة نشأت في أسرة فصيحة مثل هذا الخطأ الفادح !؟

والثاني : أنّ التنغيم دون الإعراب أو معه ، هو الذي يوضّح للسامع سياق الجملة : أكان استفهاماً أم تعجّباً . وسياق الاستفهام مختلف الاختلاف وهو التعبير الأكثر إيضاحا عن الانفعال الذي لا أظنّ ابنة أبي الأسود —

(٢٨) وثمّة رواية أخرى عن تعجّبها من شدّة الحرّ . أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، ص ١٤ ، القاهرة ١٩٥٥ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ص ٢١ القاهرة ١٩٧٣ م وقال : فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول وغيرها من الأبواب .

إنْ صحّ أصل الحكاية — لاتؤدّيه ، كما يؤدّيه العربيّ ، واللغة تجري على رِسلهـا في كلامه وحواره .

وبعد ، فقد أحصى بعض الباحثين (٢٩) ورود الاستفهام بالهمزة وحدها في القرآن الكريم ، فوجده يخرج إلى اثنين وعشرين غرضاً أساسيّاً ، غير الأغراض المختلفة ، والأداة واحدة ، مالم يكن ذلك عن طريق الأداء ، ولابدّ أن يكون الأداء مختلفاً أيضاً وهذا الاختلاف هو تلوين الصوت وتنغيمه ، ليخرج معبرّاً عن الوجه الذي يُفضي إليه الاستفهام ، ويدلّ دلالة واضحة على الغرض القرآنيّ المعنويّ والنفسيّ .

وأخيراً ، فهذا جانب من جوانب موضوع جدير بالتفصيل والبحث(×) .

٣ — النظام المقطعيّ والإعراب

يتألف المقطع في العربية من صوامت وحركات ، وهو ستة أنواع :

١ — مقطع قصير مفتوح = صامت × حركة قصيرة ، نحو : قِ

٢ — مقطع طويل مفتوح = صامت × حركة طويلة ، نحو : يا

٣ — مقطع طويل مغلق = صامت × حركة قصيرة × صامت ، نحو : مَنْ ، لَنْ .

٤ — مقطع مديد مغلق بصامت = صامت × حركة طويلة × صامت ، نحو : دارْ .

٥ — مقطع مديد مغلق بصامتين = صامت × حركة قصيرة × صامت × صامت ، نحو : بَحْرْ .

٦ — مقطع متمادٍ = صامت ×حركة طويلة × صامت×صامت ، نحو : ضالّ

(٢٩) أمينة ياسين عباس : أدوات الاستفهام بين العربية واللغات الساميّة ، الآلة الكاتبة ، ١٧٢ — ١٨٤ ، وينظر : أساليب الاستفهام في القرآن الكريم لعبدالعليم فوده ، ص ٢٠١ فما بعدها ، دار الشعب ، القاهرة .

(×) ثمّة أمثلة كثيرة ممّا يتصل بالتنغيم من وجوه الاعراب ، لم أجد بي حاجة الى ذكرها ، لعل لهما مقالاً آخر .

وهذا المقطع الأخير ، يأتي استثناء عند الوقف على الصوت المشدّد المسبوق بالألف ، كالوقف على الفعل (يشادّ) في الحديث الشريف : « ولَنْ يُشَادّ الدين أحد إلاّ غلبه » ، أو عند الوقف على اسم الفاعل من الفعل المضعّف ، أو عند الوقف على اسم الفاعل من الفعل المضعّف ، نحو : عامّ ، وصادّ .

وأمّا المقطعان الخامس والرابع ، فإنّهما يظهران عند الوقف ، ويختفيان عند وصل الكلام (٣٠) .

وأمّا النوع الثالث ، وهو المقطع الطويل المغلق ، فإنما يكون في الأدوات ، نحو : (إنْ ، ولَوْ ، و لَنْ . . .) ، ولا يكون مقطعاً أخيراً في الكلمة إلاّ في :

١ ــ الكلمات المبنيّة على السكون ، نحو : (تمْ) في (أنتم) ، و(هَبْ) (اذهب) .

٢ ــ الأفعال المجزومة ، نحو : (رَبْ) في (لم يشربْ) .

٣ ــ الكلمات الموقوف عليها ، نحو : (تُتْ) في (كُتُبْ) .

وهاتان الحالتان الأخيرتان حالتان طارئتان اقتضتهما ضرورة معنويّة أو تركيبيّة أو أدائية .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

فاذا راجعنا المقولة المشهورة : « العربيّة لا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرك » ، عرفنا أنّ السكون حالة عارضة للوقف ، وأنّ انتهاء الكلمة بالحركة هو الأصل . واذا طابقنا بين مقتضى هذا المذهب والنظام المقطعيّ في العربيّة ، صار يقيناً أنّ المقطع المفتوح هو الأصل ، وأنّ انتهاء الكلمة العربيّة بحركة قصيرة أو طويلة سمة من سماتها ، ومظهر عظيم الأهميّة من مظاهرها . ومن هنا كان للحركة شأن في نسيج الجملة العربيّة من حيث

(٣٠) برتيل مالمبرگ : علم الأصوات ، ترجمة عبدالصبور شاهين ، ص ٢٠١ ، القاهرة ، ١٩٨٥م .

الترابط ، ويسر الانتقال ، ومرونة التحـرّك الفكريّ والأسلوبيّ في تلك الجملة .

أمّا لماذا كانت الحركات القصيرة المعروفة ثلاثاً ، فذلك متأتٍّ من جريانها على الطوال : الألف والواو والياء ، فيما ذهب إليه ابن جنيّ (٣١) وابن سينا (٣٢) ، والجمهور من اللغويين وأصحاب القراءات (٣٣) ، ومضى على ذلك المحدثون ، فهم يرون أنْ « لا فرق بين الحركات القصار والطوال إلاّ بالكميّة (٣٤) » . وخالفهم الدكتور سعد مصلوح بذهابه إلى أنّ الفرق في بينهما فرق في الكميّة والكيفيّة معاً (٣٥) ، وهو مايقرّه الفكر الصوتيّ . غير أنّ هذه الحركات قد تعاورت المعاني في المفردات على حسب مواقعها في التراكيب ، وبذلك أصبحت قرائن إعرابيّة تدلّ على موقع كلّ كلمة أنىّ يجب أن تكون تعبيراً عن الصورة الذهنيّة أو الانفعالية للتركيب العربيّ .

وهذا خلاف ماذهب إليه قُطْرُب من المتقدّمين ، وتابعه فيه الدكتور إبراهيم انيس (٣٦) من المحدثين .

ولعلّ من أقوى الأولّة على انتهاء الكلمة العربيّة ، والجملة العربية بمقطع مفتوح ، وإيثارها ذلك إيثاراً كبيراً أنّ كثيراً من العرب لا يقفون على الكلمة بالسكون ، بل هم يلتمسون الحركة على وجه من الوجوه الآتية :

(٣١) ابن جني سر صناعة الاعراب ١٩/١ ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
(٣٢) ابن سينا : اسباب حدوث الحروف ، ص ٢١ ، القاهرة .
(٣٣) النشر ٢٠٤/١ .
(٣٤) الأفعال الحلقيّة بين العربيّة واللغات الساميّة الأخرى ، ص ٣٦ .
(٣٥) سعد مصلوح : دراسة السمع والكلام ، ص ٢٤٣ ، القاهرة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
(٣٦) ينظر الآراء في هذه المسألة : الوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي ، ص ٣١٣ فما بعدها وفصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبدالتواب ، ص ٣٧١ فما بعدها ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٨٣م .

١ ــ الرَّوْم : وهو « الإتيان بالحركة خفيّة حرصاً على بيان الحركة التي يحرّك بها آخر الكلمة في الوصل » (٣٧) .

٢ ــ الاشمام : وهو « تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفّظ بتلك الحركة ، بلا حركة ظاهرة ولا خفيّة »(٣٨) ، وهو خاصّ بالمرفوع والمضموم ، وعُزِيَ الى الكوفيين تجويز الاشمام في المجرور والمكسور أيضاً(٣٩) .

٣ ــ ايدال النون ألفاً في المنصوب المنوّن ، وفي (اذن) ، وكذلك نون التوكيد الخفيفة(٤٠) .

٤ ــ إشباع الضمة لتصير واواً ، وإشباع الكسرة لتصير ياء ، واطلاق الفتحة ألفاً ، فكأنّما تستريح السليفة إلى الحركة ، وهي لغة أزد السَّراة (٤١).

ومن ذلك أيضاً أنّ أبا عَمْرو وحمزة كانا يقرآن قوله تعالى : « إنّا أعتَدْنا للكافرين سَلاسِلَ وأغلالاً وسَعيرا » (٤٢) ، بفتح (سَلاسلَ) ممنوعة من الصرف ، والوقوف عليها بالألف ، والحجّة لهما في ذلك « أنّ الرُّؤاسي والكسائيّ حكيا عن العرب الوقوف على ما لاينصرف بالألف لبيان الفتحة » (٤٣) .

٥ ــ ميل قوافي الشعر الى الحركة ، ولم ترِدِ القوافي مقيّدة إلا ندوراً . صحيح انّ للشعر لغته الخاصة ، ولكنّه لم يخرج عن سمت كلام العرب .

(٣٧) شرح الشافية ٢/٢٧٥ .
(٣٨) شرح الشافية ٢/٢٧٥ .
(٣٩) نفسه ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ .
(٤٠) نفسه ٢/٢٧٩ ، وينظر كتاب سيبويه ٢/٢٨١ (بولاق) .
(٤١) كتاب سيبويه ٢/٢٨١ (بولاق) وفي كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص ٦٦٣ : « انّ ابن عامر كان يقف بالألف أيضاً ، وكذا عاصم برواية حفص ، وكان حمزة يقف بلا ألف » .
(٤٢) الآية ٤ سورة الانسان .
(٤٣) اعراب القرآن للنحّاس ٥/٩٧ ، ط ــ ٢ ــ بيروت .

فإذا زدنا أنّ أكثر اللغات لاتجد عسراً في الانتقال من ساكن الى ساكن، سوى العربية التي تجنح إلى الحركة عند التقاء الساكنين ، قرّ عندنا أنّ للحركة فيها شأناً أيّ شأن .

ولعلّ هذا كان ممّا تستريح له اللغات الساميّة ، لأنّ المعروف أنّ اللغة الأكدية تقبل الحركة في الدرج والوقف ، وهي أقدم اللغات الساميّة ، وأكثرها مماثلة للعربية .

ومن هنا أصبح للحركة أهميّة كبيرة في البناء التركيبيّ للجملة العربيّة من حيث الدرج ، ومن حيث كونها قرائن للعلاقات النحوية بين المفرادت.

ففي قولنا : « هذا كتاب نحو » ، نجد كلمة (كِتابُ) مؤلفة من ثلاثة مقاطع آخرها (بُ) ، وهو مقطعٌ قصير مفتوح ، والحركة هنا دالّة على حالة الإخبار بالكتاب عن (هذا) باعتبار أنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى ، ثم هي وسيلة الارتباط والاتصال على سبيل الاضافة بـ (نحو) .

ولا تُخالَفُ قاعدة انتهاء المفردة العربية بمقطع مفتوح ، أي يتحوّل آخر الكلمة إلى مقطع مغلق ، إلاّ عند ضرورة معنىً أعلى من المعنى الأول . ففي حالة الإضافة تكون الكلمة المضافة منتهية بمقطع على الأصل ، في نحو قولنا السابق : « هذا كتابُ نحو » .

فإذا أردنا فصل (كتاب) عن (نحو) ، نَوَّنّاه ، أي : ألحقنا به صامتاً. وهو التنوين ، أو النون في المثنىّ وجمع المذكر السالم ، فصار مقطعاً طويلاً مغلقاً ، وقد أدى هذا إلى :

١ — استقلال كلمة (كتاب) بالتنوين عن الإضافة ، والتنوين علامة على استقلال الاسم وانفصاله ، كما ذهب إليه طائفة من النحاة العرب ، منهم السُّهَيْليّ (٤٤) ، وهذا معنى مهمّ جديد اقتضى إغلاق المقطع ، غير أنّه

(٤٤) أمالي السهيليّ ، ص ٧١ ، ٩٨ ، القاهرة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م .

لم يجحف المعنى الإعرابيّ ، ولم يُلغِ قرينته التي هي الضمّة ، فبقيت حيث هي قبل الصامت الطارئ ؛ لأنّ المقطع الأخير وهو (بُــ ن) مؤلف من :

صامت (الباء) × حركة قصيرة (الضمة) × صامت (النون) .

ومن هنا لم يكن التنوين علامة للاعراب ، وإنّما العلامةُ الضمّة .

٢ ــ إعمام الاسم وهو (كتاب) بعد أنّ كان مخصَّصاً بالإضافة .

وهكذا ظهر أنّ الحركات أصيلة في العربية ، وليست طارئة اصطنعها النحاة وسيّروها ــ كما رأى الدكتور ابراهيم أنيس ــ ، وليست لوصل الكلام حَسْبُ ، وسهولة الانتقال من ساكن الى ساكن ــ كما ذهب إليه قُطْرُب من الأقدمين ، وإنّما هي ذات صلة كبيرة الشأن ببناء الصيغ والاساليب ، والسرُّ في ذلك هو استراحة العربية للمقطع المفتوح .

وبعد ، فهذه أفكار جالت في الذهن ، وجدت فيها مقنعاً ، فعرضتها على بساط البحث ، ولا أزعم أنّها صواب محض ، ولكنني أزعم أنّ البحث الصوتي يهدينا إلى طريق سليمة في فهم كثير ممّا يُغمِض من مسائل النحو ، ويفسّر جانباً ممّا يَنْأى عن الإدراك ، ويوضّح قَدْراً من حقائق اللغة التي لم نهتدِ إليها .